تابع ثيميس للمحاماة والإصلاح الجنائي التقرير السنوي الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والخاص بحالة حقوق الإنسان فى مصر خلال الفترة من سبتمبر 2021 حتي اغسطس 2022

وهو التقرير الذي يوضح أهم مجهودات المؤسسات الحكومية فى ملفات حقوق الإنسان المختلفة، وخصصت الصفحات أرقام (26/25) على ملف معاملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين، كما خصصت الصفحة رقم (64) على ملف تدريب أعضاء هيئة الشرطة.

وبالإطلاع على فقرات التقرير وللوهلة الأولي قد لاحظنا:

أولا:

فيما يخص معلملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين:

ذكر التقرير أن إجمالي أعداد المفرج عنهم سواء بموجب قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي قد بلغ أكثر من عشرين ألف شخص، ثم ذكر التقرير أنه تم إلحاق عدد (مائة وخمسة) من المفرج عنهم بوحدات التدريب المهني بجهاز التدريب على حرف التشييد والبناء التابع لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

مما يعني انه هناك 105 فقط قد خضعوا للتدريب المهني من بين 20,000 قد تم الإفراج عنهم، بمعني انه قد تم الافراج عن 19,895 شخص دون أن يخضعوا الى برامج التدريب المهني والتعليمي اثناء فترة قضاء العقوبة.

وهو الذي عبرت عنه المعايير الدولية بقولتها ان عدم خضوع المحكوم عليهم الى برامج تدريب مهني وتعليمي يمكنهم بعد الإفراج عنهم من فرص عمل مستدامة قد يؤدي بنسبة كبيرة الى اتجاه المفرج عنهم نحو بيئة الجريمة مرة أخري، ومن ثم دخوله السجن مرة أخري.

كما انه لا مبرر ان تكون النتيجة النهائية لمجهودات المؤسسات المعنية تتلخص فى إلحاق 105 من المحكوم عليهم بوظائف بعد الإفراج عنهم فى ظل وجود بنية تحتية حديثة، فجميع الحتياجات اللوجستيه متوافرة من حيث المساحة والأدوات، وهو ما يتضح مع القصور البالغ فى إدارة ملف معاملة النزلاء المحكوم عليهم.

ثانيا:

فيما يخص مجال الإلتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا:

لم يذكر التقرير اي مشاركة لأخصائيين طب نفسي وأخصائيين السلوك، بينما اقتصرت مهام إدارة الندوات والمؤتمرات المذكورة على قيادات وخبراء أمنيين، وهم الذين يعبرون بطبيعة الحال عن وجهات نظر أمنية فى المقام الأول.

وهي السياسة التى يجب أن يعاد تقييمها، فبجانب السياسات الأمنية التى لا غني عنها داخل السجون، يجب اعطاء مساحات لتدخل العناصر المدنية من الأخصائيين والخبراء.

كما لم يتناول التقرير اي معلومات بخصوص تدريب وتطوير فئة أمناء الشرطة ومعاوني الأمن، وفي حقيقة الأمر أن هذه الفئة هي من تتولي الاشراف المباشر على النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل _السجون سابقا_ ومن المعروف أن هذه الفئة من مستوي تعليمي متوسط أو أقل من المتوسط، وهي الإشكالية التى عبرت عنها المعايير الدولية بقولتها:

علي موظفي السجون ممن هم في الواجهة أن يفهموا أنهم ليسوا مجرد حراس مهمتهم الوحيدة تتمثل في تجريد الأشخاص من حريتهم، ومن المؤكد أنهم ليسوا جلادين مهمتهم فرض عقوبات أكثر من تلك المفروضة من طرف السلطات القضائية، بل عليهم الجمع بين الدور الإحتجازي والدور التعليمي والإصلاحي وهذا يتطلب سمات شخصية ومهارات مهنية كبيرة.

بناء عليه يوصي ثيميس للمحاماة والإصلاح الجنائي بالأتي:

1/ تشكيل لجنة مختصة بوضع استراتيجية متكاملة لإعادة تأهيل المحكوم عليهم داخل السجون، ودعم برامج التدريب المهني والتعليمي المقدمة لهم والتي تمكنهم من فرص عمل مستدامة بعد الإفراج عنهم، بحيث يكون أغلب أعضاء اللجنة

من (خبراء الطب النفسي وعلم الاجتماع وعلم تعديل السلوك/ منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان) بجانب مسئولين حكوميين من وزارة الشئون الاجتماعية/ العدل.

2/ تعزيز مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان فرص عمل مستدامة للسجناء المفرج عنهم الذين طبق عليهم برامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون.

3/ تعديل البيئة التشريعية المنظمة لاختيار العاملين داخل السجون، وحظر إسناد مهمة الإشراف على السجناء إلى أشخاص من غير الشهادات التعليمية بدرجة التعليم العالي.

4/ إسناد مهام تطوير الأداء العملي للمشرفين المباشرين على السجناء الى لجنة يكون أغلبها الأخصائيين المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدنى المختلفة، وخبير من وزارة العدل، وممثل عن قطاع السجون وكذلك الأمن العام، وخبير من وزارة التضامن الإجتماعي، وخبير من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

5/ وجوب تلقي المشرفين المباشرين علي السجناء داخل السجون، البرامج التدريبية التى تطور من أدائهم العملى داخل السجون والمعدة من قبل اللجنة المذكورة فى البند السابق، على أن يخضعوا الى تلك البرامج بشكل دوري لا يقل عن دورتين فى العام الواحد.

6/ نشر وإتاحة الإحصاءات التفصيلية والبيانات الرقمية الخاصة بالجريمة والصادرة بمعرفة قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية.

إنتهي.